تتعارض مع مبادئ وركائز الدستور الكويتي

التميمي: إقرار الاتفاقية الأمنية انتقاص من سيادة البلاد

عبدالله التميمي

دعا النائب عبدالله التميمي اعضاء مجلس الامة الى رفض الاتفاقية الامنية الخليجية وعدم المصادقة عليها ما لم توائم الدستور والحريات في الكويت.

وقال ان هذه الاتفاقية تتعارض مع مبادئ وركائز الدستور الكويتي الذي كفل الحريات وصانها، معتبرا ان اقرارها والمصادقة عليها يمثل انتهاكا لسيادة وامن الكويت وان اكثر من عشر مواد منها تتعارض مع المبادئ الديموقراطية والوطنية.

ورفض التميمي الادعاءات التي اطلقت ضد بعض النواب الشيعة بأنهم سيصوتون مع اقرار الاتفاقية، واصفا هذه الاتهامات بأنها هراء ولا تستحق الالتفات لها، خصوصا ان الواضح انها تصب في خانة الفرز الطائفي بالمجتمع، وهي ادعاءات باطلة، ولا اعتقد ان احدا من النواب محل الاتهام بانه غير معارض لهذه الاتفاقية.

وذكر ان الهدف الثاني لمطلقي هذه التهم من المتربصين بالمجلس محاولة التقليل من قوة المجلس وقدرة اعضائه على اداء دورهم التشريعي والرقابي، وهؤلاء المتربصون من اصحاب النفوس الضعيفة الذين يحاولون عرقلة الحياة البرلمانية.

وختم التميمي بانه يعتبر الموافقة على الاتفاقية الامنية من قبل المجلس هي انتقاص من سيادة البلاد، ولو وافق عليها 49 نائب فإنه سيحمل شرف رفضها وحده.

طالب النواب بإمعان النظر فيها قبل إقرارها

الصالح: الاتفاقية الأمنية لا تتناغم مع مناخ الحريات

خليل الصالح

أكد النائب خليل الصالح أن الاتفاقية الأمنية الخليجية لا تتناغم مع مناخ الحريات في الكويت وان الدفع بإقرارها في ظل الشبهات الدستورية التي تعتريها أمر محل ريبة وقلق. وقال الصالح في تصريح صحافي إن هناك تفاوتا كبيرا في مساحة الحقوق والحريات بين الأنظمة الخليجية ولا يمكن إغفال هذا التفاوت عند الحديث عن أي اتفاقية مشتركة من شأنها التأثير على حقوق وحريات المواطنين مشددا على أن عددا من الخبراء الدستوريين اكدوا تعارض الاتفاقية مع الدستور الكويتي في عدد من مواده وهو امر يجب ان نتصدى له. وأوضح أن الكويت ليست مجبرة على قبول اتفاقية تتعارض مع دستور دولتها لاسيما اذا ما علمنا ان الحكومة الكويتية كانت قد تحفظت سابقا على الاتفاقية الامنية وهو الامر الذي يستدعي سؤالا آخر عن دوافع الحكومة في قبول ما رفضته سابقا.

وشدد الصالح على ضرورة الدفع تجاه تعاون دول مجلس التعاون الخليجي دون اهدار لحقوق وحريات المواطنين، لافتا إلى أن ربط تعزيز التعاون والتكامل الخليجي بمخالفة نصوص الدستور الكويتي أو الانتقاص من حريات المواطنين أمر لن يقبله نواب الأمة.

ودعا الصالح الحكومة إلى أن تكون اكثر شفافية في التعامل مع هذا الملف مطالبا النواب بإمعان النظر في تلك الاتفاقية قبل الحديث عن إقرارها من عدمه.

يستقبل رواد ديوانه مساء غد الأربعاء في الصليبخات

يستقبل النائب خليل الصالح رواد ديوانه الكائن في منطقة الصليبخات قطعة 3 شارع ضويحي بن رميح منزل 11 مقابل مدرسة صفية المتوسطة للبنات وذلك مساء يوم غد الأربعاء بعد الساعة 7 مساء.

طنا يجدد رفضه للاتفاقية الأمنية الخليجية

محمد طنا

جدد النائب محمد طنا التأكيد على رفضه للاتفاقية الأمنية، لما يشوبها بصيغتها الحالية من العديد من المثالب، مشددا على أنه لن يوافق بأي حال على اتفاقية تتعارض في أي مادة منها مع الدستور الكويتي، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

وقال طنا في تصريح صحافي «أنا ضد الاتفاقية الأمنية بشكلها الحالي، ولن أصوت بالموافقة عليها، لأن بها العديد من النقاط المبهمة، لاسيما المادة الثانية منها التي تتعارض مع الدستور الكويتي معارضة كلية، حيث تنص هذه المادة على تعاون الدول الأطراف بالاتفاقية فيما بينهم لملاحقة الخارجين عن القانون أو المطلوبين للدول الأطراف وتسليمهم، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق».

كما لفت طنا إلى ما نصت عليه الاتفاقية بشأن الخارجين عن القانون والنظام، والذي جاء نصا مبهما، لم يحدد من المقصود بالخارجين عن القانون، مشيرا إلى أنه بموجب النص الحالي فان من يعبر عن رأيه بكل صراحة وشفافية يعتبر مخالفا للنظام العام، خاصة أن هذه المادة مكفولة في الدستور وفق المادة 36 من الدستور والتي تنص «أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة».

وأوضح طنا أن الاتفاقية الأمنية الخليجية تتعارض أيضا مع الدستور الكويتي في المادة العاشرة منها، الخاصة بالتعاون الميداني والتكامل بين الأجهزة الأمنية الخليجية، وهو ما يعطي الحق لجيوش الدول الأطراف في الاتفاقية النزول إلى أراضي أي دولة بها تشهد اضطرابا، مشيرا إلى أنه لا حاجة لهذه المادة خاصة وأن ذلك ينظمه اتفاقية الدفاع المشترك». وتمنى طنا على لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية عدم الاستعجال في إنجاز تقريرها عن الاتفاقية الأمنية دون إعطائها حقها في المناقشة وأن ترد الحكومة على استفسارات اللجنة والنواب بشأن المواد المبهمة ردا مكتوبا. وبين طنا أنه سيكشف أمام الشعب الكويتي مثالب الاتفاقية الأمنية عند مناقشتها في مجلس الأمة، التي حذر من أن إقرارها بشكلها الحالي سيكون سبة في جبين الدستور الكويتي والحريات العامة.

أكدت أنها تتضمن مخالفات كبيرة للدستور والمواثيق الدولية

«حدس»: إقرار مجلس الأمة الحالي للاتفاقية الأمنية الخليجية يدخل البلاد في إطار الدولة البوليسية

أصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بيانا حول الاتفاقية الزمنية أكدت فيه على رفضها للاتفاقية الأمنية الخليجية، مبينة أن الاتفاقية بها مساس لمبدأ السيادة الذي نص عليه الدستور، مشيرة الى ان الاتفاقية تحتوي على بنود تتعارض مع فكرة سيادة الدولة، كما أنها تحتوي على بنود غير واضحة وقابلة لتفسيرات متعددة، مع عدم وجود آلية منضبطة لتحديد المعنى الدقيق، وهذا كله يخلق قلقا مشروعا بشأن أسلوب تطبيق الاتفاقية، خاصة أن القراءة المتمعنة بمجمل النصوص تجعل القارئ يصل إلى نتيجة محددة بأن هدف الأمن السياسي على حساب الحريات العامة في الاتفاقية مقدم فيها على هدف الأمن الجنائي.

وقالت الحركة الدستورية الإسلامية في بيان لها: الدستور الكويتي كفل الحريات وصانها على مدى عقود من الزمن منذ أن وضعه المؤسسون، ولا يمكن القول إن اتفاقيات أو معاهدات تتعارض مع تلك الحريات التي كفلها الدستور للجميع، وهو موقف الحركة المبدئي تجاه هذه الاتفاقية والتي سبق أن طرحت في سنوات ماضية للاعتماد ورفضتها الكويت وشعبها لمخالفتها للدستور.

وأوضحت الحركة في بيانها أن إقرار مجلس الأمة الحالي للاتفاقية الأمنية الخليجية يدخل البلاد في اطار الدولة البوليسية ويحد من الحريات العامة ويمثل اختراقا جسيما للدستور، مشيرة إلى أن بعض مواد الاتفاقية شكلت تهديدا مباشرا لحقوق التنقل والمساءلة القانونية والضبط والتفيش لاسيما فيما يتعلق بالمادة الخاصة بالمطاردة البحرية وهي مادة مبهمة غير محددة تركت للاتفاق بين الأطراف فيما يخص عبور المياه الإقليمية إذ تركت تحديد نقطة الالتقاء وفق رؤية الطرفين وهو ما يعني إمكانية التوغل للمياه الاقليمية والوصول للمواطنين حتى غير الملاحقين وسلطة تقديرية عند متخذ القرار مما يعد تجاوزا لسيادة الدولة وتفريطا بحقوقها في مياهها الإقليمية ونصا مخالفا للدستور وبالأخص المواد 31 و34 و46 وتجاوزا لأصول الصياغة القانونية في الاتفاقيات والمعاهدات التي تتطلب الوضوح والتحديد لا الغموض والإبهام.

وتابعت: كما أن الاتفاقية تتضمن مواد تعطي أحقية الاطلاع على بيانات المواطنين والمقيمين من قبل الدول الاخرى أو اجهزتها الأمنية رغم أن تلك البيانات محمية دستوريا وقانونيا في الكويت، وتعتبر من قبيل الخصوصية التي لا تمس أو تنشر أو تستخدم وذلك وفقا لما انتهت إليه المحكمة الدستورية الكويتية في أكثر من حكم لها في هذا الخصوص.

وأوضحت أن الاتفاقية تضمنت مادة تعتبر غاية في الخطورة خاصة حين أشارت المادة 16 إلى أحقية تسليم المواطنين أو المقيمين بناء على اتهام يوجه من أي من الدول الموقعة على الاتفاقية! وتعد هذه المادة من أكثر المواد مخالفة للدستور وتجاوزا خطيرا لكل القواعد القانونية التي تكفل الضمانات الحقوقية والقانونية اللازمة حين يوجه الاتهام لأي طرف من الأطراف، وإشارة المادة للتسليم بناء على اتهام تجعل من الاتهام بحد ذاته أساسا للمساءلة والملاحقة والترحيل والمطالبة وكأنه حكم قضائي نهائي وهو أمر لا يمكن التسليم به لما له من آثار سلبية عديدة وكبيرة على جميع الأصعدة، كما أنها مخالفة للعديد من الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الكويت في فترات سابقة.

وأشارت الحركة الى أن توقيع الكويت على الاتفاقية الأمنية يمثل خروجا على أهداف مجلس التعاون الخليجي التي سُطرت في بداية تأسيسه والهادفة إلى تطوير أنظمة دول الخليج السياسية وتوحيد الصفوف أمام الأطماع والتهديدات الخارجية والاتفاق على العمل المشترك في السياسة الخارجية والنفطية من أجل تقوية مركز دول الخليج امام التحديات الإقليمية والدولية السياسية منها والاقتصادية، وبتوقيع الكويت على هذه الاتفاقية فإنها بذلك تحيد في تراجع صريح عن اهداف المجلس الاساسية في إطار تبني اتجاه سلبي بتعزيز النهج الأمني الداخلي المقيد لحريات الشعب وحقوقه.

وذكرت ان الاتفاقية الأمنية تجاهلت وبشكل صارخ اختلاف طبيعة الأنظمة الدستورية والقانونية والقضائية بين دول الخليج العربي وهو أمر معروف ولا يمكن تجاهله حين تطبيق هذه الاتفاقية، وبناء عليه فإن اختلاف الأنظمة القانونية والقضائية بين دول الخليج العربي من شأنه الاخلال البين بحقوق الافراد والمؤسسات ويدخل مؤسسات الكويت في حال من الحرج حين التطبيق، ناهيك عن الإشكاليات المتوقعة بسبب تنازع واختلاف القوانين واختلاف قراءة وتطبيق وتفسير كل دولة من دول الخليج لمواد الاتفاقية التي تتضمن العديد من المواد المبهمة والتي ينقصها الوضوح مع ضعف الصياغة.

وشددت الحركة على ضرورة الالتفاف الشعبي من خلال مؤسسات المجتمع المدني وتياراته السياسية والشخصية العامة ووسائل الإعلام للتحرك لإيقاف مصادقة مجلس الأمة الحالي على هذه الاتفاقية والتي ستعتبر في حال اعتمادها وصمة عار تاريخي على مجلس الأمة والحكومة الحاليين وردة دستورية على حساب الحقوق والحريات العامة.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.الحركة الدستورية الإسلامية.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطا رؤساء بعض الأندية الرياضية

الغانم استقبل مجموعة من رؤساء الأندية الرياضية وعايشة كسيرة

الرئيس الغانم خلال استقباله عايشة كسيرة بحضور راكان النصف

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الأمة امس مجموعة من رؤساء الأندية الرياضية الكويتية وتضم رئيس نادي الشباب يعقوب رمضان، ورئيس نادي النصر فلاح غانم، ورئيس نادي العربي جمال الكاظمي، ورئيس نادي الكويت عبدالعزيز المرزوق، ورئيس نادي القرين احمد الشحومي، ورئيس نادي السالمية الشيخ تركي اليوسف.

حضر المقابلة رئيس لجنة الشباب والرياضة العضو عبدالله الطريجي.

كما استقبل الغانم في مكتبه مساعد امين عام الامم المتحدة عايشة كسيرة والمدير الاقليمي للدول العربية د.مصطفى مدبولي، والممثل الاقليمي لدول الخليج د.طارق الشيخ والمستشارة د.اميرة الحسن وطلال الشمري من اتحاد العقارين.

حضر المقابلة مقرر اللجنة الاسكانية العضو راكان النصف.

قويعان لإطلاق اسم مفرح المطيري على أحد الشوارع الرئيسية في الفروانية

د.حسين قويعان

تقدم النائب د.حسين قويعان باقتراح برغبة قال فيه: انطلاقا من اهمية تكريم وتخليد الرموز الوطنية المخلصة الذين اعطوا الكويت وأسهموا في تعزيز الانتماء الوطني وخدمة الموروث الشعبي ونظرا لما قدمه المغفور له بإذن الله شاعر الكويت مفرح جاعد الضمني، أطالب بإطلاق اسم المرحوم بإذن الله مفرح جاعد الضمني المطيري على احد الشوارع الرئيسية في محافظة الفروانية.

الجيران لإلزام جميع المعلمين بالالتحاق بدورات علمية خلال الصيف

د.عبدالرحمن الجيران

تقدم النائب د.عبدالرحمن الجيران باقتراح برغبة قال فيه: انه انطلاقا من مبدأ اصلاح منظومة التعليم ولخلق مجتمع ذاتي التعليم، وسعيا منا لتطوير اداء وكفاءات المعلمين من حيث طرق تدريس المادة وكيفية استغلال الوقت وآلية ترغيب الطلاب في التعليم، مما ينعكس بشكل مباشر على المجتمع بدفع عجلة التنمية والتقدم وبتوفير المخرجات المناسبة لتحمل عبء المستقبل.

واقترح الجيران: الزام المعلمين جميعا بالالتحاق بإحدى الدورات العلمية خلال فترة الصيف او الربيع وترك حرية اختيار الوقت الملائم للمدرس، على ان تتضمن الآتي:

1ـ تطوير اداء المدرس باستخدام الوسائل الحديثة.

2ـ الكفاءة في تدريس المادة وصورها.

3ـ استغلال وقت الحصة.

4ـ ترغيب الطلاب في الدراسة وخلق الابداع.

5ـ تعاون الإدارة المدرسية والبيت.

بحيث تكون هذه الدورات بشكل سنوي وتخضع لخطة الوزارة لرفع مستوى أداء المعلم، ويكون للوزارة دور الرقابة والتقييم واعتماد الدرجات وأخذها بعين الاعتبار في الترقيات.

الظفيري يقترح عمل شبكة إنترنت في مناطق الكويت من أرباح الجمعيات التعاونية

د.منصور الظفيري

تقدم النائب د.منصور الظفيري باقتراح برغبة طالب فيه بان تقوم الجمعيات التعاونية بعمل شبكة انترنت لخدمة اهالي المنطقة وذلك من خلال راوتر مفتوح على كل منطقة ومصروفات تكاليفه من الارباح.

وقال في اقتراحه ان التكنولوجيا اصبحت جزءا مهما في حياة الانسان ولا غنى عنها وأصبح الانترنت عاملا اساسيا في يوميات الانسان والاسرة سواء كان الانسان طالبا او موظفا فالكل يستفيد منه.

«كود» تقيم ندوة عن «المعاملات الإلكترونية بوابة المستقبل»

تقيم كتلة الوحدة الدستورية «كود» ندوتها الجماهيرية تحت عنوان: «المعاملات الإلكترونية بوابة المستقبل» حيث يشارك فيها كل من: د.حيدر بهبهاني نائب الامين العام لكتلة الوحدة الدستورية ود.عبدالعزيز ابراهيم التركي رئيس المخاطر التشغيلية في بنك برقان، وقصي الشطي نائب المدير العام لقطاع تقنية المعلومات بالجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وذلك يوم الأربعاء 2014/2/12 في تمام الساعة 7:30 مساء في مقر «كود» الكائن في السلام ـ ق6 ـ ش25 ـ م54.